شهدت عمليات جني أرباح في معظم الجلسات اليومية انعكست سلباً على أداء المؤشرات الثلاثة

«بيان»: الضغوط البيعية تجبر السوق أن يقبع في المنطقة الحمراء

■ رغم التراجعات والتذبذبات إلا أن عمليات الشراء الانتقائية والتجميع لم تكن غائبة في التأثير على أداء المؤشرات

قال تقرير شركة بيان للاستثمار شهد سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، والذي اقتصرت تداولاته على أربعة أيام فقط، أداءً ضعيفاً نسبياً دفعه إلى تسجيل خسائر جماعية لمؤشراته الثلاثة، متأثراً بالضغوط البيعية التي شملت طيفاً واسعاً من الأسهم، سواء القيادية منها أو الصغيرة، حيث شهدت عمليات جني أرباح في معظم الجلسات اليومية انعكست سلباً على أداء المؤشرات الثلاثة، وخاصة المؤشر السعري الذي تراجع في الثلاث جلسات الأولى من الأسبوع، غير أنه تمكن في جلسة التداول الأخيرة من تعويض جزءاً كبيراً من خسائره نتيجة القوى الشرائية التي شهدتها الجلسة، والتي تركزت على الأسهم الصغيرة بشكل خاص.

وأضاف الجدير بالذكر أن الأداء الضعيف الذي يشهده سوق الكويت للأوراق المالية منذ فترة يعتبر منطقياً في ظل ما يمر به الاقتصاد الوطني حالياً، فالبيئة الاستثمارية في البلاد تعتبر ضعيفة جداً، وهو ما انعكس سلباً بطبيعة الحال على الشركات المدرجة في السوق. إن تحسن البيئة الاستثمارية في البلاد سيساهم في جذب المستثمرين الأجانب والمحليين، ويساعد الاقتصاد الوطني على النهوض مجدداً، بالإضافة إلى عودة النشاط إلى سوق الكويت للأوراق المالية، والذي يعتبر مؤشراً للحالة التي يمر بها الاقتصاد.

وفي هذا السياق، صرح وزير التجارة والصناعة أن من ضمن أولوياته تحريك عجلة الاقتصاد إلى الأمام بالقدر الذي يسهم في اللحاق بما تخلفت عنه الكويت، مؤكداً أنه يعرف جيداً أن تحريك النشاط الاقتصادي بالقدر المستهدف ليس سهلاً، إلا أنه يمكن إنجازه بالتعاون بين جميع المسئولين، وأضاف الوزير أنه يتعين أن تنهض بالكويت وتتعاون مع القطاعين التجاري والصناعي في البلاد، مؤكداً أننا لا نريد هجرة الصناعيين أو رؤوس الأموال الوطنية خارج البلاد، فقد آن الأوان لترجع الكويت جوهرة المنطقة، وهذا بطبيعة الحال يحتاج إلى جملة من الإجراءات التشريعية الملحة والإجراءات المحفزة. على صعيد متصل، صرح الأمين العام للأمانة العامة لشؤون التخطيط والتنمية أنه لا بد من الاهتمام بجملة من القوانين التي أصدرت في السابق والتي يجب أن تتمخض عن شراكة بين القطاعين العام والخاص. وقال لا شك أن الاقتصاد الوطني يحتاج في الفترة القادمة إلى جملة من العوامل والإجراءات السريعة التي تساهم في تحريك عجلة التنمية إلى الأمام، فالحكومة الجديدة مطالبة باتخاذ قرارات جريئة وتنفيذ وعود الحكومات السابقة التي لم تنفذ، خاصة فيما يخص دعم القطاع الخاص، والذي يستطيع أن يساهم بشكل كبير، إذ أتيحت إليه البيئة المناسبة، في انتشال الاقتصاد الوطني من الكبوة التي يعيش فيها منذ عدة سنوات، فالسنوات الأخيرة بينت أن القطاع العام غير قادر على قيادة النشاط الاقتصادي في الدولة، وآن الأوان لكي يتم تسليم دفة القيادة للقطاع الخاص، ولكن قبل ذلك على الحكومة أن تمهد الطريق من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري على مشروعات البنية التحتية، بالإضافة إلى القضاء على الدورة المستندية الطويلة والمعقدة التي أدت إلى تعقيد إجراءات العمل. وعلى الحكومة أيضا التعاون مع السلطة التشريعية لتعديل وإصدار بعض القوانين الاقتصادية، مثل قانون البي أو تي، وقانون الإعسار المالي، وقوانين تحفيزية أخرى يحتاجها الاقتصاد الوطني لإعادة النشاط إليه. وبين علي صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد تراجعت مؤشراته الثلاثة على إثر الضغوط البيعية التي طالت معظم الأسهم التي تم التداول عليها، لاسيما الصغيرة منها، والتي شهدت عمليات جني أرباح انعكست على المؤشر السعري ودفعته للإغلاق في المنطقة الحمراء في معظم جلسات الأسبوع.

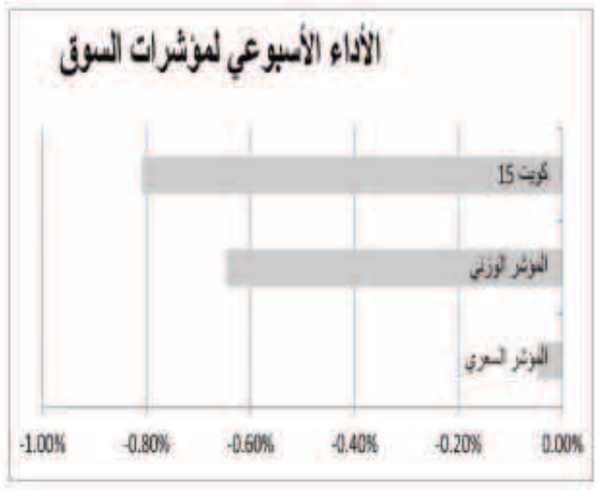

وقد شهد السوق استمرار عمليات المضاربة في التأثير على مجريات التداول، وهو الأمر الذي أدى إلى تذبذب المؤشرات الرئيسية للسوق، حيث تركزت هذه العمليات على الأسهم الصغيرة بشكل خاص، وخاصة أسهم قطاعي العقار والخدمات المالية. وأوضح التقرير على الرغم من التراجعات والتذبذبات التي شهدها السوق خلال الأسبوع الماضي، إلا أن عمليات الشراء الانتقائية وعمليات التجميع لم تكن غائبة في التأثير على أداء مؤشرات السوق الثلاثة، ولاسيما في جلسة التداول الأخيرة التي شهدت ارتفاع المؤشر السعري بشكل جيد نتيجة نشاط بعض الأسهم الصغيرة، الأمر الذي خفف من خسائر السوق على المستوى الأسبوعي.

هذا ومازال السوق يشهد حالة من الترقب والحذر ترقباً لإفصاح الشركات المدرجة عن بياناتها المالية السنوية لعام 2013، والتي من المنتظر أن يتم إعلانها تباعاً في الأسابيع المقبلة.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7,665.14 نقطة، مسجلاً انخفاضاً نسبته 0.05 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعاً نسبته 0.65 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 451.89 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,062.97 نقطة، بخسارة نسبتها 0.81 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. وقد شهد السوق ارتفاع متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 8.76 في المئة ليصل إلى 33.25 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول نمواً نسبته 19.21 في المئة ، ليبلغ 424.46 مليون سهم.

■ مازالت البورصة تشهد حالة من الترقب والحذر ترقباً لإفصاح الشركات المدرجة عن بياناتها المالية السنوية للعام الماضي

1,111.62 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 1.91 في المئة ، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية مع ارتفاع مؤشره بنسبة 1.72 في المئة ليغلق عند مستوى 1,423.74 نقطة، في حين شغل قطاع المواد الأساسية المرتبة الثالثة، حيث سجل مؤشره نمواً نسبته 1.03 في المئة ، منهياً تعاملات الأسبوع عند مستوى 1,177.37 نقطة، ما أقل القطاعات تسجيلاً للمكاسب فكان قطاع التكنولوجيا، والذي أغلق مؤشره عند مستوى 1,052.13 نقطة، مرتفعاً بنسبة 0.19 في المئة .

تداولات القطاعات

وشغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 576.62 مليون سهم شكلت 33.96 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 569.21 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 33.53 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 19.23 في المئة بعد أن وصل إلى 326.49 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 30.09 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 40.02 مليون د.ك.، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 25.48 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 33.89 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع البنوك، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 23.19 مليون د.ك. شكلت 17.44 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

من جهة أخرى، تصدر قطاع الرعاية الصحية القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1,071.26 نقطة بانخفاض نسبته 0.09 في المئة .

700 خبير عالمي ساهموا في كتابة التقرير

تزايد الفجوة في الثروات أكبر المخاطر خلال العام الحالي

كشف تقرير المخاطر العالمية لعام 2014 الصادر أمس عن المنتدى الاقتصادي العالمي، أن الفجوة المستمرة بين دخل المواطنين الأكثر ثراءً ونظرائهم الأكثر فقراً هو الخطر الأكثر احتمالاً لإحداث أضرار بالغة على النطاق العالمي خلال العقد القادم، وذلك وفقاً لمشاركات وآراء أكثر من 700 خبير عالمي ساهموا في كتابة التقرير العالمي.

ويقيم التقرير من خلال نظرة مستقبلية للسنوات العشر القادمة، 31 خطراً من المخاطر ذات السمة العالمية في طبيعتها والقادرة على إحداث تأثير سلبي بارز على امتداد جميع الدول والقطاعات حال حدوثها. يصنف التقرير المخاطر وفقاً لخمسة تصنيفات تضم، المخاطر الاقتصادية والبيئية والجيوسياسية والمجتمعية والتكنولوجية، وتقاس من حيث احتمالية حدوثها وقدرتها على التأثير. ويرى الخبراء أن المخاطر الأكثر احتمالية للحدوث، بعد التفاوت في الدخل، هي الظروف المناخية القاسية والتي يحتمل أن تتسبب في حدوث صدمة منهجية على الصعيد العالمي، يليها مخاطر البطالة ونقص العمالة، والتغير المناخي، والهجمات الإلكترونية. أما على صعيد المخاطر المؤثرة بشكل كبير، فيُصنف التقرير الأزمات المالية على أنها مخاطر يراها الخبراء على أنها ذات قدرة لإحداث التأثير الأكبر على الأنظمة والدول على امتداد السنوات العشرة المقبلة، ويلي هذا الخطر الاقتصادي خطران بيئيان، هما التغير المناخي وأزمات المياه، ثم البطالة ونقص العمال، وأخيراً انهيار البنية التحتية لأنظمة المعلومات الذي يُصنف كخطر تكنولوجي. وقالت جنيفر بلانك، كبيرة الخبراء الاقتصاديين في المنتدى الاقتصادي العالمي: «ينطوي كل خطر ورد في التقرير على قدرة لإحداث الفشل على النطاق العالمي، ومع ذلك، فإن الطبيعة المترابطة لهذه المخاطر هي التي تجعل آثارها السلبية بارزة كما لو كان لها تأثير مضاعف. وإذا ما أردنا التصدي لهذه المخاطر، فيجب أن تتظافر كافة جهود الأطراف المعنية لمعالجة وجود مخاطر كارثية من حولنا، والتكيف معها في عالم اليوم».

ويتضمن تقرير المخاطر العالمية 2014 إلى جانب قياس خطورة 31 خطراً من المخاطر العالمية واحتمالية وقدرة تأثيرها، مجموعة من التحقيقات الخاصة حول ثلاث حالات محددة تشمل، الخطر المتزايد للهجمات الإلكترونية على الشبكة العنكبوتية العالمية، والتعقيد المتزايد للمخاطر الجيوسياسية في الوقت الذي يشهد تحرك العالم نحو حالة توزيع متعددة الأقطاب للسلطة والنفوذ، وأخيراً بطالة الشباب ونقص العمالة. ويرصد التقرير على وجه الخصوص، التحديات المزدوجة التي تواجه البالغين ممن هم في سن العمل في العقد الحالي، والمتمثلة في تناقص فرص العمل وارتفاع تكاليف التعليم، كما يرصد أيضاً تأثير ذلك على الاستقرار السياسي والاجتماعي، والتنمية الاقتصادية. ومع بحث أكثر من 50 بالمائة من الشباب حالياً في بعض الأسواق المتقدمة عن العمل، وارتفاع العمالة غير الرسمية في الدول النامية حيث يعيش 90 في المئة من شباب العالم، يقدم التقرير نظرة متبصرة حول كيفية امكانية التخفيف من وطأة بعض هذه المخاطر من خلال نشر التدابير التكنولوجية وغيرها من التدابير.

وأوضح ديفيد كول، كبير مديري المخاطر لشركة «سويس ري» للتأمين قائلاً: «نتيجة للأزمة المالية والعولمة، يكافح الجيل الأصغر عمراً من الشباب في الأسواق المتقدمة ضمن سوق عمل متضاءل ومع حاجة مجتمعية لدعم السكان في سن الشيخوخة. وفي الأسواق الناشئة تتنامى فرص العمل، في الوقت الذي ما تزال فيه المهارات المطلوبة على نطاق واسع من أجل قوة عاملة متنوعة، لا تلبي الطلب المرجو. ويجب علينا الآن إشراك الجيل الجديد، لمناقشة حلول عملية وفقاً لشروطهم، مع القدرة على خلق نظم تعليمية مناسبة، وأسواق عمل ذات فعالية، وتبادل المهارات ذات الكفاءة، وتشكيل مستقبل مستدام نعتمد عليه جميعاً». وبحسب التقرير فإن الاعتماد المتزايد على شبكة الإنترنت لتنفيذ المهام الأساسية، والتوسع الكبير في عدد الأجهزة المتصلة بالشبكة.

إطلاق مرصد حضري للتنمية في المحافظة

«العربي للتخطيط» بحث مجالات التعاون التنموي مع «جامعة حضرموت»

خنبش و مال الله خلال المباحثات

استضاف المعهد العربي للتخطيط ومقره دولة الكويت،- المؤسسة العربية الإقليمية المشتركة والمتخصصة في دعم المسيرة التنموية في الدول العربية-، اليوم وفدا من جامعة حضرموت في اليمن، وقد خلص الجانبان بعد جولة مباحثات مهمة إلى الاتفاق على التعاون في عدة مجالات ذات طابع تنموي مرتبطة في صلب اختصاصات المعهد العربي للتخطيط، وذلك تتويجا لمذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين في شهر سبتمبر الماضي.

وبعد اللقاء قال رئيس جامعة حضرموت د. محمد سعيد خنبش شكلت هذه الزيارة محطة رئيسية على طريق التعاون بين المعهد العربي للتخطيط وجامعة حضرموت، حيث تم الاتفاق على برنامج عمل متكامل يتولى بموجبه المعهد مد الجامعة بكل ما هو مرتبط باختصاصاته الرئيسية في مجال تأهيل الكوادر الوطنية وبناء القدرات واللقاءات العلمية والبرامج التدريبية، بما ينسجم مع إستراتيجية الجامعة والتي تصب جميعها في إطار دعم الخطط التنموية مشيرا إلى أن هذا التعاون يشكل قيمة مضافة للمؤسسات المعنية في المجال التنموي بما فيها المؤسسات الأكاديمية بالنظر إلى ما يملكه المعهد العربي للتخطيط من خبرات طويلة في مجال الاستشارات الفنية والتدريب وما يضمه من كوادر بشرية ممثلة بالهيئات العلمية والخبراء المتخصصين، هذا بالإضافة إلى ما يوفره من بنية تحتية متطورة تخدم اختصاصاته وهو ما ساهم في تعزيز دوره كبيت للخبرة والمشورة في مجال التخطيط والتنمية على المستوى الإقليمي.

وأضاف د.محمد سعيد خنبش أن هذا الدور المميز الذي يلعبه المعهد العربي للتخطيط ما هو إلا نموذج يحتذى به للدعم التاريخي لدولة الكويت والمتواصل للجمهورية اليمنية في المجال الاقتصادي والاجتماعي سواء عبر المؤسسات والأجهزة الحكومية المعنية بمجالات التنمية أو من خلال الاستثمارات المهمة التي يملكها القطاع الخاص في اليمن في عدة قطاعات مهمة مشيرا إلى أن الدور الريادي الذي لعبته الكويت في هذا المجال كان له الأثر الهام في مواجهة التحديات التي تواجه اليمن ودعم جهودها في تحقيق الإنماء الاقتصادي لا سيما خلال السنوات الثلاث الماضية وما رافقها من ظروف صعبة متقدما في الوقت نفسه بالشكر من الإدارة العامة للمعهد على إعداد برنامج متكامل لزيارة الوفد إلى دولة الكويت والتي شملت بعض المؤسسات المعنية بالتنمية كالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، معهد الكويت للأبحاث العلمية وجامعة الكويت.

الاقتصاد العالمي يسجل نمواً في معدلات الإنتاج

«نفط الهلال»: تسارع معدلات الاستهلاك الصيني من الطاقة سيدعم خطط التوسع والاستثمار الخليجية

■ التوسع الإنتاجي الذي تشهده الصين جعلها من أكثر الدول نموا في استهلاك الطاقة والاكثر احتياجاً لتأمين الإمدادات على المدى المتوسط وطويل الأجل

نمو الصادرات النفطية

قال تقرير شركة نفط الهلال ان الاقتصاد العالمي سجل المزيد من التطورات والتغيرات على مستوى معدلات النمو والانتاج والتوقعات الخاصة بالعام 2014، هذا وتباينت مستويات التفاؤل التي تحيط بالعام الجديد، وكان للقفزات التي حققها الاقتصاد الصيني على مستوى النمو والانتاج والارتفاع الكبير على حجم المبادلات التجارية مع الخارج تأثير كبير على نوع وحجم التوقعات المستقبلية للاقتصاد العالمي، وأسواق النفط والطاقة، ومستويات المنافسة التي لابد للدول من اخذها بيعن الاعتبار عند القيام بالتخطيط، والجدير ذكره أن ارتفاع القدرات الانتاجية والتشغيلية للاقتصاد الصيني سوف تضغط باتجاه رفع حجم الطاقة اللازمة لذلك، وبالتالي الحاجة إلى المزيد من الاستيراد من الخارج، الأمر الذي سينعكس إيجابا على مستوى النمو والاستقرار على قطاع الطاقة والدول المنتجة وسيدعم الخطط الاستثمارية التي تستهدف تعزيز القدرات الانتاجية من النفط والغاز.

واللافت هنا أن استهلاك الصين من الطاقة خلال العام 2013 قد ارتفع بنسبة 7.5 في المئة ضمن القياس السنوي، وذلك وفقا لإدارة الطاقة الوطنية، في حين ارتفع استهلاك الطاقة الكهربائية بنسبة 10.3 في المئة بالمقارنة بمستواها خلال العام 2012، وارتفع استهلاك قطاع الصناعة بنسبة 7 في المئة ، في المقابل تشير البيانات الصادرة عن المكتب الوطني للاحصاءات الاقتصادية أن الاقتصاد الصيني قد توسع بنسبة 7.7 في المئة خلال التسعة شهور الاولى من العام 2013، واستطاع كذلك أن يحافظ على نسب نمو عند متوسط 10 في المئة خلال السنوات الماضية، وسجل الاقتصاد الصيني انخفاضا على حجم ومستوى التأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية لينمو الاقتصاد الصيني إلى مستوى يتجاوز 8 تريليون دولار، ويأتي القطاع الصناعي في مقدمة القطاعات الاكثر نموا، فيما يتوقع أن ينمو الاقتصاد الصيني بمعدل 7 في المئة خلال السنوات القادمة، الامر الذي سيضعه في مقدمة الدول الاسرع نموا على المستوى العالمي على مستوى التشغيل للقطاعات الاقتصادية وعلى مستوى الاستهلاك من الطاقة.

وتبعا للمعطيات الحالية فإن التطور والتوسع الانتاجي الذي تشهده الصين منذ فترة ليست بالقصيرة، جعلها من أكثر الدول نموا على استهلاك الطاقة والاكثر احتياجا لتأمين الإمدادات على المدى متوسط وطويل الاجل، بهدف الحفاظ على مستويات التفوق والنجاح والنمو المسجلة وتلك المخطط لها خلال العقد القادم على اقل تقدير، وبالتالي من الصعب التنبؤ في حجم احتياجات الصين من الطاقة سواء كان من النفط أو الغاز أو الفحم مضافا إليها الانتاج من المصادر المتجددة، يذكر هنا أن حاجة الصين من الطاقة قد تضاعفت ثلاثة أضعاف منذ العام 2000، لتتجاوز بذلك الولايات المتحدة من حيث حجم الاستهلاك من الطاقة، ومن المؤكد أن يتواصل استيراد النفط والغاز من الخارج، ذلك أن الموارد المحلية من الطاقة سوف لن تكون كافية لتلبية الطلب المتصاعد بالتوازي مع ارتفاع مستويات الانتاج والتشغيل شبه الكامل للقطاعات الاقتصادية كافة، بالإضافة إلى انخفاض حجم الاكتشافات الحديثة من النفط، في حين ستلجأ إلى استيراد الفحم خلال الفترة القادمة إذا ما واجه الانتاج المحلي المزيد من التحديات، هذا وتسعى الصين إلى رفع إنتاجها من مصادر الطاقة المختلفة لضبط حجم الاستيراد وتأمين الامدادات والتكاليف والاستمرار في تحقيق النمو دون التعرض إلى انحرافات غير متوقعة.

وكنتيجة مباشرة للنشاط الصناعي والتجاري والانتاجي الصيني، تشير أحدث التقارير إلى أن الاقتصاد الصين بات القوة التجارية الاولى على المستوى العالمي، ليتخطى بذلك الولايات المتحدة الامريكية بحجم المبادلات التجارية السنوية من السلع، وسجلت الصادرات نسبة ارتفاع 7.9 في المئة في نهاية العام 2013، فيما سجل الفائض التجاري ارتفاعا بنسبة 12.8 في المئة خلال نفس الفترة ليصل إلى 260 مليار دولار، يذكر أن الصين تقوم بتنفيذ حزمة من الاصلاحات على قطاعاتها الاقتصادية بهدف إعادة التوازن للاقتصاد لدفعه لتحقيق معدلات نمو مستقرة. قالت وزارة النفط العراقية إنها أرجأت للمرة الثانية عطاء دوليا لتطوير حقل الناصرية النفطي وبناء مصفاة جديدة إلى 19 يونيو. وكانت الوزارة قد حددت في البداية شهر ديسمبر لطرح العطاء ثم ارجاته إلى 23 يناي.

وقال المتحدث باسم الوزارة انها قررت تأجيل تقديم العروض لإدخال بعض التعديلات اللازمة على نموذج العقد وإتاحة مزيد من الوقت للشركات لدراسة العقد الجديد المعدل.

ويشمل المشروع تطوير حقل الناصرية الذي تقدر احتياطياته بأكثر من أربعة مليارات برميل وبناء مصفاة بطاقة 300 الف برميل يومياً.

وقد تعثرت اتفاقات سابقة ففي عام 2009 جرى اختيار كونسورتيوم ياباني إلا ان المفاوضات لم تكلل بالنجاح.

في حين قال متحدث باسم حكومة إقليم كردستان العراق إن الحكومة واثقة من قدرتها على التوصل قريبا إلى حل وسط مع بغداد في نزاع بخصوص صادرات النفط من الاقليم شبه المستقل عبر خط انابيب جديد إلى تركيا. وكانت حكومة كردستان قالت الأسبوع الماضي إن الخام بدأ يتدفق عبر خطها المستقل إلى تركيا وإن الصادرات ستبدأ في نهاية الشهر وترتفع في فبراير شباط ومارس اذار.